العرب
الإثنين 2021/09/06
السنة 44 العدد 12171

أبل تقدم تنازلات لمنافسيها حفاظا على هيمنتها في السوق

الشركة تسمح للمطورين بتفادي نظام الدفع نظير استخدام تطبيقاتها

استبعد محللون في قطاع التكنولوجيا وخبراء أسواق المال أن يكون لتقديم عملاق وادي السيليكون أبل تنازلات لمنتجي التطبيقات بعد ضغوط من الهيئات الناظمة والمحاكم في العديد من البلدان تأثيرات في هيمنتها على هذا القطاع، رغم أن الخطوة تعتبر غير معهودة للشركة الأميركية التي لطالما تشبّثت بمواقفها.

في قلب المواجهة

نيويورك – استبقت شركة أبل الأميركية أي قرارات قضائية ضدها بخصوص الإخلال بمبدأ المنافسة في السوق بتخفيف بعض القيود على استخدام المطورين منصاتها عبر خدمات متاجرها، مما يمنح ميزة بعدم دفع أي أموال مقابل هذه الخدمات.

وكانت الشركة التي تتّخذ في كوبرتينو بولاية كاليفورنيا مقرّا لها قد أعلنت الأربعاء الماضي أنها ستسمح لبعض المطوّرين أن يضيفوا إلى تطبيقاتهم رابطا إلى موقعهم كي يتفادوا المرور بنظامها للدفع الذي يقتطع منهم عادة عمولة تتراوح بين 15 و30 في المئة.

ويلي هذا التغيير، وهو ثمرة اتفاق مع السلطات اليابانية للمنافسة من المرتقب أن يدخل حيّز التنفيذ سنة 2022، بادرة أولى صدرت عن أبل الأسبوع الماضي تخوّل لمطوّري التطبيقات إبلاغ المستخدمين عبر رسائل إلكترونية بأنه في وسعهم استخدام وسائل دفع أخرى مختلفة عن النظام المعتمد في متجر التطبيقات "آب ستور".

جوشوا ديفيس

ما قامت به أبل مذهل لأنه من النادر جدا أن تغير ممارساتها

لورنس ماكدونالد

الأمر أشبه بإجراء استباقي اتخذ تحسبا لأي قرار قضائي

واعتبر جوشوا ديفيس، الأستاذ المحاضر في الحقوق في جامعة سان فرانسيسكو والمتخصّص في شؤون المنافسة أن "هذه التنازلات مذهلة إلى حدّ كبير".

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى ديفيس قوله إنه "عندما تُتّهم شركة بالإخلال بمبادئ المنافسة، لاسيّما عندما يتعلّق الأمر بعنصر محوري في نموذجها الاقتصادي، من النادر جدًا أن تغيّر ممارساتها"، قبل إلزامها بالقيام بذلك.

ويواجه عملاق وادي السيليكون، الذي يرأس مجلسه التنفيذي تيم كوك، بالفعل إجراءات شنّها الاتحاد الأوروبي ضدّها "لإخلالها بمبادئ المنافسة" عبر متجرها للتطبيقات.

وتنتظر أبل قرار قاضية فيدرالية في القضية التي تتواجه فيها مع شركة إنتاج ألعاب الفيديو إبيك غيمز، والتي رفعت دعوى أمام القضاء الأميركي متّهمة عملاق التكنولوجيا باستغلال هيمنته على القطاع.

وعلى الصعيد التشريعي، قُدّم مشروع قانون من إعداد برلمانيين ديمقراطيين وجمهوريين إلى الكونغرس الأميركي في مطلع أغسطس الماضي، ينصّ على أن يكون استخدام متجري "آب ستور" أو "غوغل ستور" منفصلا عن نظام المدفوعات للعملاقين.

وقد تنقلب هذه التنازلات ضدّهم، على ما حذّر ديفيس، إذ أنها تظهر أنه من الممكن إجراء تعديلات. ويصف الخبير الوضع قائلا "كنتم قد قلتم لنا إنه ليس في وسعكم تغيير أيّ شيء، وإذا بكم تجرون تعديلات والأمور على خير ما يرام على ما يبدو".

ومع أن أبل كانت قد أعلنت في نوفمبر الماضي عن نيّتها خفض العمولات لصغار منتجي التطبيقات، غير أن المجموعة المقدّرة قيمتها في البورصة بحوالي 2.5 تريليون دولار معروفة بتمسّكها بمبادئها.

وغرّد المحلّل المالي لورنس ماكدونالد على تويتر، يقول إن "الأمر أشبه بإجراء استباقي اتّخذ تحسّبا لأيّ قرار قد يصدر عن وزارة العدل" الأميركية.

وأيّا يكن، فإن التدابير التي أعُلن عنها تبقى بسيطة على الصعيد الاقتصادي وهي لا تهدّد بتاتا نموذج أبل الاقتصادي التي جنت من متجر "آب ستور" عائدات بقيمة 72 مليار دولار سنة 2020، كما تشير إلى ذلك مجموعة سينسور تاوير.

ووفق مارك ماكارثي الأستاذ المحاضر في التواصل والتكنولوجيا في جامعة جورجتاون، يطال القرار الأخير للشركة بعض التطبيقات ذات المحتوى الثقافي، للكتب مثلا أو الصحف أو الموسيقى أو التسجيلات المصوّرة، لكنه لا يعني ألعاب الفيديو "التي تدرّ أكبر جزء من العائدات" على أبل.

وقال دانيال إيك مؤسس "سبوتيفاي" ومديرها العام "هي خطوة في الاتّجاه الصحيح، لكنها لا تحلّ المشكلة". وسيتسنّى لتطبيقه إضافة رابط إلى موقعه بموجب القرار المعلن الأربعاء.

وأردف "هدفنا أن نعيد التوازن إلى المنافسة بصورة نهائية. وسوف نواصل نضالنا من أجل حلّ فعلي"، بينما تتحجّج أبل باستثمارات في مجال أمن المنصّة وصيانتها لتبرير العمولات التي تقتطعها.

وتسعى المجموعة إلى "الحفاظ على أغلبية ممارساتها والعائدات التي تجنيها منها، مع تقديم الحدّ الأدنى من التنازلات"، كما يقول ديفيس الذي اعتبر "أنه من العصب معرفة إن كان الأمر سيجدي مفعولا".

واعتمد البرلمان الكوري الجنوبي الثلاثاء الماضي قانونا يحظر على أبل وغوغل إلزام مطوّري التطبيقات باستخدام نظاميهما للدفع، في خطوة هي الأولى من نوعها في العالم.

وبغية الامتثال لهذا التشريع، "لا بدّ من تقديم المزيد"، على ما قال مارك ماكارثي مشيرا إلى أن "السماح للمطوّرين بتوجيه رسالة إلكترونية أو توفير رابط إلى موقعهم الخاص لن يكون كافيا".

ويرى ديفيس أن الضغوط التشريعية والتنظيمية المفروضة على أبل وأيضا على غوغل وأمازون وفيسبوك، قد تؤثّر بدورها على موقف القضاء من هذه المسائل.

وقال إن "المحاكم حريصة على عدم زعزعة أسواق تعمل على نحو جيّد لكن، في حال تفاعلت الحكومات أو البرلمانات أو هيئات المنافسة مع قضية ما، فسيكون القضاء أكثر ميلا إلى إصدار قرارات" غير مواتية لعملاق التكنولوجيا.

مؤشرات دولية صادمة تؤكد استفحال الفقر في لبنان

بيروت – لم يتفاجأ المتابعون للشأن الاقتصادي اللبناني بالإحصائيات التي ساقتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) حول اتساع خارطة الفقر في البلد بشكل سريع بعدما تمدد إلى مختلف الفئات الاجتماعية التي تعاني من أزمات مركبة.

وقالت اللجنة في تقرير نشرته على منصتها الإلكترونية بعنوان "الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان: واقع أليم وآفاق مبهمة" إن "الفقر تفاقم في لبنان إلى حد هائل في غضون عام واحد وبات يطال خلال هذا العام 74 في المئة تقريبا من مجموع السكان" البالغ خمسة ملايين نسمة.

وجاء نشر هذه الدراسة بعد عام من إصدار الإسكوا تقديراتها حول ارتفاع معدلات الفقر في لبنان، حيث كانت أشارت إلى أن الفقر طال 55 في المئة من السكان تقريبا بعد أن كان 28 في المئة منهم يعانون منه في عام 2019.

وبحسب تحديث جديد لبيانات الإسكوا، فإنه "يقدر أن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، أي حالة الحرمان في بعدين أو أكثر من أبعاد الفقر، قد تضاعفت تقريبا بين عامي 2019 و2021 من 42 في المئة من السكان إلى 82 في المئة".

ولاحظ خبراء اللجنة أن جميع شرائح المجتمع تعاني على حد سواء من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة في لبنان وأن نسبة الفقراء من ذوي أعلى درجات التحصيل العلمي أصبحت تقارب نسبة الفقراء من ذوي أدنى الدرجات.

وارتفعت نسبة الأسر المحرومة من الرعاية الصحية إلى 33 في المئة كما زادت نسبة الأسر غير القادرة على الحصول على الدواء إلى أكثر من النصف.

وقالت اللجنة إن "الصدمات المتداخلة لانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية الذي كان ثابتا منذ مطلع القرن الحالي مع الدولار الأميركي قد ولد ضغوطا هائلة فانخفضت قيمتها".

وأضافت أن "معدلات التضخم ارتفعت في الفترة من يونيو 2019 إلى يونيو 2021 من هذا العام بنسبة 281 في المئة فتدنى المستوى المعيشي للسكان اللبنانيين وغير اللبنانيين وانتشر الحرمان".

وأمام هذا الواقع جددت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي الدعوة إلى إنشاء صندوق وطني للتضامن الاجتماعي للتخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية.

لجنة إسكوا

الفقر بات يطال 74 في المئة تقريبا من مجموع السكان

وذكرت أنه في العام الماضي كانت الإسكوا قد قدرت أنه يمكن للعشر الأغنى من اللبنانيين، الذين كانوا يملكون ثروة قاربت 91 مليار دولار آنذاك، تسديد كلفة القضاء على الفقر من خلال تقديم مساهمات سنوية لا تتعدى نسبة واحدة في المئة من ثرواتهم.

ودعت دشتي إلى وضع خطط فعالة للحماية الاجتماعية تكون أكثر تلبية لاحتياجات الفقراء وخاصة الذين يعانون من الفقر المدقع المتعدد الأبعاد وإلى توسيع نطاقها لتشمل العاطلين عن العمل.

ويواجه لبنان منذ 2019 أزمات سياسية ومالية واقتصادية وصحية غير مسبوقة، فاقمها انهيار الليرة والقطاع المصرفي وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان المركزي إضافة إلى تداعيات الوباء وكارثة انفجار مرفأ بيروت.

ويقدر البنك الدولي أن لبنان يحتاج إلى 12 عاما وفي أسوأ الأحوال إلى 19 عاما ليعود إلى مستويات الناتج المحلي التي كانت في عام 2017.

الجوع باق ويتمدد

بوينغ تتعرض لانتكاسة جديدة مع تأجيل تسليم طلبيات 787 دريملاينر

نيويورك – تعرض صانع الطائرات الأميركي بوينغ إلى انتكاسة جديدة مع تأجيل تسليم طلبيات من طراز 787 دريملاينر ضمن مسار إعادة ترتيب أوضاعه في السوق التي باتت تهيمن عليه المنافسة الأوروبية أيرباص، ويقول خبراء إن الأمر نتيجة التشدد في الإشراف على أدائها.

ورجحت مصادر في قطاع الطيران أن تظل طائرات دريملاينر متوقفة حتى أواخر الشهر المقبل على أقل تقدير بعد أن رفض منظم هذه الصناعة اقتراح التفتيش الأخير للشركة.

وذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء نقلا عن مصادر مطلعة لصحيفة "وول ستريت جورنال"، لم تكشف عن هويتها، أنه "من المستبعد أن تستأنف عمليات تسليم طائرات بوينغ من طراز 787 دريملاينر، المعلّقة منذ مايو الماضي قبل نهاية أكتوبر في ظل الخلافات مع هيئة السلامة الأميركية".

وتم تعليق عمليات تسليم طائرات دريملاينر معظم أشهر العام الماضي، بما في ذلك بين نوفمبر ومارس الماضيين، بعدما كشفت بوينغ عن أوجه خلل في التصنيع. كما أعلنت في يوليو الماضي أنها اكتشفت مشاكل إضافية في مقدّمة الطائرة وتعمل على إصلاحها.

وعقد مسؤولون في بوينغ خلال أغسطس الماضي مع مسؤولين في إدارة الطيران الفدرالية لكن الجانبين لم يتفقا على طريقة لضمان جودة طائرات دريملاينر.

وأفادت إدارة الطيران الفدرالية في بيان أنها "تتواصل مع بوينغ في وقت تعمل الشركة على عرض مدى إمكانية الوثوق بأسلوبها المقترح لفحص عدد من طائرات 787 التي لم تُسلّم بعد". وتابعت "لن توافق إدارة الطيران الفدرالية على عمليات الفحص قبل نيلها رضا خبراء السلامة التابعين لنا".

> إدارة الطيران الأميركية تشدد الإشراف على عمليات الفحص قبل منح طراز 787 دريملاينر الموافقة بالتحليق

وتعهّدت بوينغ بمواصلة جهودها لاستئناف عمليات التسليم. وقالت في بيان "بينما يؤثر هذا العمل على عملياتنا في الأمد القريب، إلا أنه مسار التحرّك الصحيح وسنواصل استغراق الوقت اللازم لضمان استيفائنا أعلى المعايير".

وتأتي المشكلة الأخيرة التي ظهرت في طائرات 787 ذات المرين والمعروفة بـ"دريملاينر" بعد عدة أعطال في طائرات الشركة الأكثر مبيعا وخصوصا 737 ماكس المثيرة للجدل.

وواجه عملاق صناعة الطائرات الأميركية مشكلات فنية متراكمة طيلة الأشهر الأخيرة من أعطال كهربائية في قمرة قيادة طائرات ماكس وتشوهات في بدن طائرة 787 وتأخير في تسليم 777 إكس.

ولخص كين هربرت الخبير في مجال الطيران لدى كاناكورد جنويتي في يوليو الماضي ذلك الأمر بالقول إن "بوينغ ولسوء حظها هي حاليا تحت عدسة مكبرة".

واعتبر أن هذا الوضع له ما يبرره فبعد الحادثين اللذين تعرضت لهما طائرتها الجديدة 737 ماكس في عامي 2018 و2019 كانت شركة سياتل العملاقة محور تحقيقات عديدة.

وتولى رئيسها ديف كالهون في يناير 2020 منصبه وأمامه مهمة صعبة تتمثل في استعادة الثقة بالشركة. وسيتعين عليه أن يشرح موقفه الأربعاء عندما تُنشر النتائج الفصلية للمجموعة، بشأن الانتكاسات الأخيرة.

وأعلنت بوينغ في منتصف يوليو الماضي أنها رصدت عيوبا جديدة في طائرة 787 دريملاينر طويلة المدى كانت كفيلة بتقليل معدلات الإنتاج وتأخير تسليم الطائرة. وكانت المجموعة قد اكتشفت عدة عيوب في التصنيع الصيف الماضي، لاسيما في هيكل الطائرة.

وكانت إدارة الطيران الفدرالية قد حذرت في مايو الماضي بوينغ من أنها قد تطلب المزيد من الرحلات التجريبية قبل التصديق على الطائرة 777 إكس ذات الجسم العريض في المستقبل بسبب نقص البيانات الفنية.

وأدت المشكلات الكهربائية في قمرة القيادة في بعض طائرات 737 ماكس في أبريل الماضي إلى التجميد المؤقت لنحو مئة طائرة تم تسليمها للزبائن. كما تخلفت المجموعة عن تسليم النموذجين الجديدين للطائرة الرئاسية إير فورس وان، بينما تواجه طائرة التموين كي.سي.46 مشكلات عدة.

ويقول المختصون إن هناك أسبابا عديدة وراء هذه المشكلات فهي ربما تفاقمت بسبب الوباء إذ تواجه المجموعة وموردوها المشكلات نفسها المتعلقة بالموظفين والإمداد مثل بقية قطاعات الاقتصاد.

وفي المقابل، يعتقد آخرون أن قرار نقل إنتاج طراز 787 إلى موقع واحد في ولاية ساوث كارولاينا قد يكون تسبب أيضا في حدوث إرباكات بالنسبة إلى صناع الطائرات الأميركي.

وإلى جانب ذلك كله، سلط تقرير برلماني نُشر في سبتمبر الماضي حول حوادث ماكس على تغيير طرأ على ثقافة الشركة بعد الاندماج مع ماكدونيل دوغلاس في العام 1997 مع إيلاء المزيد من الاهتمام للأرباح المالية وبدرجة أقل لحل المشكلات الهندسية.